

Distr.
GENERAL

A/S-19/17
3 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
البند ٨ من جدول الأعمال

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

مساهمة لجنة المستوطنات البشرية في الدورة الاستثنائية

مذكرة من الأمين العام

- ١ - في القرار ١٨١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦، رحبت الجمعية العامة بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في إسطنبول في الفترة من ٧ إلى ١٤ حزيران / يونيو ١٩٩٦، وما لها من أهمية بالنسبة لميدان التنمية المستدامة، ودعت لجنة المستوطنات البشرية إلى المساهمة في الدورة الاستثنائية فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الموئل^(١) المعتمد في إسطنبول.
- ٢ - وطلبت اللجنة، في قرارها ٢٤/١٢ المؤرخ ٧ أيار / مايو ١٩٩٧ (انظر المرفق الأول) إلى المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يقدم تقريره (انظر المرفق الثاني) إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية. وطلبت اللجنة أيضاً إلى رئيسها أن يقدم نص قرار اللجنة ٢٤/٦ إلى الجمعية العامة.

الحواشي

.A/CONF.165/14 (١) . الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.



المرفق الأول

القرار ٤٤/٦ الذي اتخذه لجنة المستوطنات البشرية في ٧ أيار / مايو ١٩٩٧

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض
وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

إن لجنة المستوطنات البشرية،

إذ تشير إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني) وعلى وجه التحديد،
إعلان إسطنبول وجدول أعمال المؤتمـر^(١) ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وعلى وجه
التحديد، جدول أعمال القرن ٢١^(٢)،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٠/٤٧، المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، الذي حث
الحكومات و هيئات منظومة الأمم المتحدة على ضمان المتابعة الفعالة لإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية
وجدول أعمال القرن ٢١.

وإذ تدرك أن التوسيع الحضري السريع وتركز السكان الحضريين في مدن ضخمة والانتشار غير
المنظم للمدن في مناطق جغرافية أوسع نطاقاً و النمو السريع للمدن الضخمة، هي من بين أبرز التحولات
في المستوطنات البشرية.

وإذ تلاحظ أنه بحلول عام ٢٠٠٥ ستعيش أغلبية سكان العالم في مناطق حضرية،

وإذ تؤكد أن المناطق الحضرية ستؤثر تأثيراً كبيراً على العالم في القرن الحادي والعشرين، وأن
الاعتماد المتبادل بين سكان الحضر وسكان الريف سيزداد يطراً في رفاهم الاقتصادي والبيئي
والاجتماعي،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني)، إسطنبول، ١٤-٢١ حزيران / يونيو ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران / يونيو ١٩٩٢، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.1.8 والتوصيب)، القرار ١، المرفق الثاني.

وافتنتاعاً منها بأن المستوطنات البشرية، إذا خططت وأديرت بصورة سليمة، تبشر بالتنمية البشرية وبحماية الموارد الطبيعية للعالم من خلال قدراتها على إعالة أعداد هائلة من السكان بينما تحد من تأثيرهم على البيئة الطبيعية.

وإذ يساورها القلق من أن مدننا كثيرة تشهد أنماطاً خارقة من النمو والاحتاج والاستهلاك واستخدام الأراضي والحرارك وتدور هياكلها المادية، وتلاحظ أن هذه المشاكل كثيراً ما تكون مرادفة للتلوث التربة والهواء والمياه وإهدار الموارد ودمير الموارد الطبيعية.

وإذ تؤكد مجدداً أن التنمية المستدامة أساسية لتنمية المستوطنات البشرية وتراعي على الوجه الكامل احتياجات وضرورات تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

وإذ تدرك أن التنمية الحضرية المستدامة تتطلب مراعاة لقدرة حمل سائر النظام الإيكولوجي الذي يدعم هذه التنمية بما في ذلك منع وتحفيض آثار الأحداث البيئية المعاكسة التي تقع خارج المناطق الحضرية،

١ - تطلب من الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية لفرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أن تضع في اعتبارها رسالة جدول أعمال المؤهل وإعلان إسطنبول، وهي بالتحديد ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة بقصد المدن والمستوطنات البشرية من أجل ضمان استدامة المستوطنات البشرية وتأمين أحوال معيشية مأمونة وصحية وبخاصة لسكان الحضر، مع التسليم بتأثير التوسيع الحضري على جميع قطاعات المستوطنات البشرية المستدامة؛

٢ - تدعو جميع الوكالات المتخصصة المعنية والمؤسسات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسستي بريتون وودز، إلى تعزيز وتعديل أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل، في حدود ولاياتها، وحسب الاقتضاء، لتضمّن المتابعة المتعلقة بالمؤهل الثاني، ولا سيما على المستوى الميداني. وعلى الهيئات الإدارية المعنية أن تفحص سياساتها وبرامجها وميزانياتها وأنشطتها ذات الصلة؛

٣ - تطلب إلى المدير التنفيذي أن يعزز التعاون وتبادل المعلومات بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بغية أن يبلغا آليتهما الحكومتين الدوليتين بمساهمتهما في التصدي لمسائل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

٤ - طلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريره المعنون "تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١" (٢) إلى جانب تعليقات اللجنة حوله إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقديم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٥ - طلب إلى رئيس لجنة المستوطنات البشرية أن يقدم هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية.

المرفق الثاني

تقرير المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن *٢١

موجز

أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٤٧/٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي حثت فيه الجمعية العامة الحكومات وهيئات الأمم المتحدة على توفير المتابعة الفعالة لإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١. وبقرار لجنة المستوطنات البشرية رقم ١٢/١٥ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٥، الذي طلب فيه اللجنة إلى المدير التنفيذي أن يقوم، في حدود الموارد المتاحة، بتوسيع الدور التنسيقي لمركز في تنفيذ الأجزاء من جدول أعمال الموئل ذات الصلة بالمستوطنات البشرية، وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها السادسة عشرة تقريراً عن نتائج هذا التنسيق. ويوجز التقرير الأنشطة التي يضطلع بها المركز وشركاؤه سعيا لتحقيق تلك الأهداف في سياق برنامج عمله ومسؤولياته المتواصلة باعتباره مدير المهام لتنفيذ العنصر المتعلق بالمستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١.

وفي الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة رقم ٥١/٨١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، المعنون "عقد دورة استثنائية لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١"، رحبت الجمعية العامة بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وما لها من أهمية بالنسبة لميدان التنمية المستدامة، ودعت إلى تحقيق التعاون وتبادل المعلومات بفعالية بشأن العمل الذي تضطلع به لجنة التنمية المستدامة وللجنة المستوطنات البشرية. كما دعىت لجنة المستوطنات البشرية إلى المساهمة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الموئل المعتمد في اسطنبول. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب الفقرة ١٤ من القرار ١٧٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الموئل الثاني، أوصت الجمعية العامة بأن تولي الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاهتمام الواجب لقضية المستوطنات البشرية في سياق التنمية المستدامة.

وبناءً على ذلك، ستقدم وجهات نظر اللجنة وقرارها بشأن التقرير المرفق، إلى الجمعية العامة في دروتها الاستثنائية، وذلك بمقتضى أحكام القرارات أعلاه الصادرين عن الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

* صدر أصلا تحت الرمز HS/C/16/15

مقدمة

١ - من أهم التغيرات التي يشهدها زمننا الحاضر ، فهو ذلك التحول الحضري المتلاحق ، وتركز سكان الحضر في المدن الكبرى وذبح المدن بإتجاه مناطق جغرافية أكثر اتساعاً والنمو السريع للمدن الكبيرة . وتُغذى المستوطنات الحضرية الأمل في حماية الموارد الطبيعية العالمية وإستخدامها بحرص وذلك بفضل قدرتها على إعالة أعداد كبيرة من البشر ، مخففة بذلك من حدة تأثير تلك الأعداد على البيئة الطبيعية . ولذلك ، يتquin على المستوطنات البشرية مناطق الاهتمام الرئيسي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ، كما هو الحال بالنسبة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ، في عالم آخذ بالترابط بصورة متزايدة أن تكون ذات أهمية حاسمة بالنسبة لرفاه سكان الحضر والريف على السواء (أنظر الإطار ١) .

أولاً - إنتقاء الأهداف الرئيسية

٢ - في السنوات الخمس الأخيرة منذ إنعقاد مؤتمر قمة الأرض ، أتت الأنشطة الوافرة المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١ لتعزيز التنمية المستدامة والواعية لقضايا الجنسين المعنية بالمستوطنات البشرية ، ومقررات وقرارات لجنة المستوطنات البشرية ، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، ومجالس إدارة أخرى لبرامج ووكالات الأمم المتحدة ، ومؤتمر المؤوث الثاني وعمليته التحضيرية ، أتت جميعها إلى نشوء الأولويات الأربع التالية : أولاً ، المأوى للجميع ؛ ثانياً ، تحسين قدرات الإدارة الحضرية ؛ ثالثاً ، إقامة بنية أساسية بيئية وخدمات أفضل ، ورابعاً ، وضع خطط واستراتيجيات المستوطنات البشرية الشاملة والحساسة لقضايا الجنسين ، بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى المحلي . أما الأولويات الراوية لدعم تنمية المستوطنات البشرية على صعيد دولي طيلة فترة الخمس سنوات ، منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، فقد إنصبت على المشورة المتعلقة بالسياسات العامة وبناء القدرات ، والشراكات مع السلطات المحلية والمجموعات الرئيسية الأخرى بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ، والإتصال الشبكي وتبادل أفضل الممارسات في مجال تنمية المستوطنات البشرية وإدارتها .

٣ - إن الجهود التي بذلت أثناء السنوات الخمس منذ إنعقاد مؤتمر قمة الأرض ، في تنفيذ أنشطة عديدة لتعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية جديدة بالثناء . وقد عملت العملية التحضيرية للمؤوث الثاني ، بطرق هامة كثيرة ، على تسريع هذه العملية كما قامت بدور حفاز لإرساء أنشطة جديدة إلى جانب زيادة التعاون على نطاق المنظومة . إن جدول أعمال المؤوث لا يمثل إعادة تأكيد جدول أعمال القرن ٢١ فحسب ، بل يوفر أيضاً إطاراً شاملاً تشغيلياً يتم فيه تنفيذ المقررات والتوصيات ذات الصلة التي صدرت عن مؤتمرات للأمم المتحدة خلال عقد من الزمن .

الإطار ١**غايات متعددة للتنمية المستدامة بالصورة التي تطبق بها على المدن****تلبية احتياجات الزمن الحاضر ...****... دون المساس بقدرة الأجيال
المقبلة على تلبية احتياجاتها**

- الإستخدام المستدام للموارد المتتجدة : ويشمل ذلك إعتماد المدن على موارد المياه العذبة بمستويات يمكن إدامتها ، والإلتزام بالمستوى الإيكولوجي المستدام فيما يتعلق بمساحة الأرض التي يعتمد عليها المنتجون والمستهلكون في أي مدينة ، للحصول على الغلات الزراعية ومنتجات الأخشاب ووقود الكتلة الأحيائية .
- التقليل إلى أبعد حد من استخدام مخلفات الموارد غير المتتجدة : ويشمل ذلك التقليل إلى أدنى حد من إستهلاك الوقود الأحفوري في مجالات الإسكان والتجارة والصناعة والنقل ، إضافة إلى الاستعاضة عنها بمحاصير متتجدة حين يكون ذلك مجدياً ، والتقليل من الاستخدام ، والخفض إلى الحد الأدنى من هدر الموارد المعدنية الشحيرة (التقليل من الاستخدام وإعادة الإستخدام وإعادة التدوير والإستصلاح) . وهنالك أصول حضارية وتاريخية وطبيعية في المدن ، لا تتعرض ولا تستبدل وبذلك فهي أصول غير متتجدة ، كالمواقع الأثرية التاريخية والمراتع والمناظر الطبيعية التي تزود سكان المدن بمساحات للعب والترفيه والاستجمام والتلتع بالطبيعة والوصول إليها.
- إبقاء النفايات المتولدة عن المدن في حدود القدرة الإستيعابية للبلوارات المحلية والعالمية : ويشمل ذلك قدرة الأنهر على تفتيت النفايات القابلة للتحلل الأحيائي وأساليب للتعامل مع المواد الكيميائية الثابتة بما في ذلك الغازات الدفيئة والمواد الكيميائية المستنفدة للأوزون الستراتوسفيري ومبيدات الآفات الثابتة .
- الإحتياجات الاجتماعية والثقافية والصحية : وهي تشمل المأوى الصحي المأمون ومحتمل الكلفة والأمن القائم في جوار صحي سليم ومزود بتجهيزات أثابيب المياه والمرافق الصحية والصرف والنقل وسائل الرعاية الصحية والتعليم وتنمية الطفل . كما تشمل أيضاً البيت ومكان العمل والبيئة المعيشية المحمية من الأخطار البيئية بما في ذلك التلوث الكيميائي . وتشمل أمور ذات قدر متساو من الأهمية هي الإحتياجات المتعلقة باختيارات السكان وإدارتهم ، بما في ذلك المساكن والأحياء السكنية التي يعتزون بها وحيث تلبى احتياجاتهم وأولوياتهم الاجتماعية والثقافية . وهي تشمل المأوى والخدمات أن تفي بالإحتياجات المحددة للأطفال والراهقين والشباب والبالغين المسؤولين عن تربية الأطفال (النساء عادة) . إن تحقيق تلك يستلزم توزيعاً منصفاً للدخل داخل الدول وفيما بينها .
- الإحتياجات السياسية : وتشمل حرية المشاركة في السياسات الوطنية والمحلية وفي إتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الناس لمساكنهم وأحيائهم السكنية وتطويرها - وذلك ضمن إطار أوسع يضمن� إحترام الحقوق المدنية والسياسية ومراعاة التشريعات البيئية.

Source : Mitlin, Diana and David Satterthwaite, Cities and Sustainable Development, the background paper to Global Forum '94, Manchester City Council, June 1994.

ثانياً - تقديم تقارير عن النجاحات المحققة وتحليلها

الف - المأوى للجميع

٤ - قام ٨٠ قطرأً ، منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، بصياغة سياسات سكنية جديدة أو بإعادة صياغة السياسات القديمة وذلك عملاً بتوصيات الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ . وتركز استراتيجيات المأوى الجديدة هذه على وضع إطار تمكيني ذي طابع تشريعي وتنظيمي ، يتم من خلاله تيسير قيام المجتمع المحلي والقطاع الخاص والأسر الفردية ببناء المساكن وتحسينها . ومن الأهداف الرئيسية لتلك الاستراتيجيات تسريع عملية إنشاء وتحسين المسكن من أجل مجموعات الدخل المنخفض وعن طريقها . فقد إنصب التركيز ، إضافة إلى ذلك ، على استراتيجيات مستدامة بيئياً ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الأرض وتكنولوجيات البناء والمواد المستخدمة ، على النحو العبين في جدول أعمال القرن ٢١ ، وعلى نحو ما أعاد تأكيده في جدول أعمال المؤهل . ويركز أيضاً على الحاجة إلى إعداد وتطوير أسواق كفؤة للأراضي والإسكان تعمل على تعزيز الحصول على ضمان الحياة وعلى الإيمانات ، وهو هدف يرتبط بالتقدم المحرز في المجالات الأوسع للإصلاح الاقتصادي ، ويعتمد عليه من أوجه عدة . وقد تلقت صياغة الاستراتيجيات الوطنية الجديدة للمأوى الدعم في عدد من البلدان نتيجة "لجهود التي بذلها المؤهل والبنك الدولي، وأبرزها ، تقديم المساعدة إلى ما يزيد على ١٠٠ قطر في مجال وضع المؤشرات الكمية السكنية والحضرية الحساسة للسياسة العامة وذلك لكي تساهم في تحديد الأولويات وتوجيه عملية صياغة السياسات .

٥ - ومن بين الإلتزامات الرئيسية التي تعهدت بها الحكومات عند إعتماد جدول أعمال المؤهل ، السعي من أجل تعزيز الإعمال الكامل لحق الإنسان في السكن اللائق . وترمي الجهود المبذولة في هذا الإتجاه ، في المقام الأول ، إلى زيادة تيسير حصول فئات الدخل المنخفض على المسكن ، وهي تتناول قضياباً رئيسية كضمان الحياة . إن الإلتزام بإعمال الحق في المسكن اللائق هو أحد المنتجات الرئيسية التي حققها المؤهل الثاني ، وهو يتبع المجال لإحراز مزيد من التقدم في تيسير الحصول على المأوى في السنوات المقبلة .

٦ - لقد بدأت عملية التنفيذ في معظم البلدان التي صارت هذه الاستراتيجيات ، وسوف يعزز ذلك بشكل كبير ، حين تنخرط البلدان في إجراء مزيد من الإصلاحات في مجال التشريع والسياسات العامة . ويستدعي تنفيذ إستراتيجيات المأوى التعميقية الدعم من قطاع عريض من الأنصار والمؤيدين ، على أن يشمل تلك السلطات المحلية والقطاع الخاص . ويُؤمَّل أن تساهم المبادرات على مستوى القاعدة الشعبية بتشجيع من المؤهل الثاني ، في جعل هذه الشراكات ملموسة النتائج .

باء - تحسين القدرة على الإدارة الحضرية

٧ - ويتمثل الهدف الرئيسي الثاني في تنفيذ الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١ ، في تحسين الإدارة وبناء القدرات من أجل مساعدة السلطات المحلية على مواجهة تحدي التحول الحضري السريع والاستدامة البيئية . وببيت التجربة أن إتباع النهج التشاركي الراسخ للإدارة الحضرية يؤدي إلى تعزيز الالتزام من جانب الفعاليات والأطراف المعنية الرئيسية . إن الوعي المتزايد للأهمية التي تنتهي إليها مشاركة الأطراف المعنية في برامج دعم المستوطنات البشرية ، يسفر عن زيادة في تنفيذ وتكرار المشروعات بصورة ناجحة . ولقد عملت رابطات وتنظيمات السلطات المحلية أيضاً على تقوية الإيصال الشبكي فيما بينها على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية ، واضعة الأساس للشراكات المنتجة دعماً لتحسين الحكم الذاتي المحلي بإعتبار ذلك عنصراً أساسياً في بناء القدرات.

٨ - نشا برنامج الإدارة الحضرية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، بوصفه الجهد الرئيسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة ، والرامي إلى تحسين قدرة الإدارة الحضرية في البلدان النامية . في برنامج الإدارة الحضرية هو أكبر برنامج للدعم التقني متعدد الوكالات على مستوى عالمي في مجال التنمية الحضرية . ويمارس نشاطه حالياً في ٥٥ بلداً بدعم مقدم من ١٠ من وكالات الدعم الخارجي الثانية . وبالعمل من خلال مكاتبها الإقليمية الأربع ، يمكن برنامج الإدارة الحضرية من تشجيع السياسات الحضرية المتماسكة وتقوية الإدارة الحضرية وتعزيز الخدمات البلدية وذلك لدعم التنمية المحلية المستدامة . إن أساليب العمل الرئيسية هي بناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي ، وتسخير الحوار بشأن الخيارات المتعلقة بالسياسات والبرامج التي تعتمد على خبراء البلدان النامية ، وإعداد الآليات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

٩ - تم وضع عدة برامج جديدة في فترة كا بعد - ريو وأكثرها هذا البرنامج نجاحاً هي البرامج متعددة الوكالات مثل برنامج المدن المستدامة . وبإعتبار البرنامج الأخير برنامجاً مشتركاً بين مركز المؤهل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يُشجع إتباع النهج التشاركي للتخطيط والإدارة البيئيين ، فإنه يتتصدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال ؛ وقد أدى طيلة السنوات الخمس الأخيرة إلى حد الآخرين على إتخاذ مبادرات مماثلة . وبعمل برنامج المدن المستدامة بصورة وثيقة مع برنامج الإدارة الحضرية التابع لمركز المؤهل / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / البنك الدولي ، فضلاً عن عدد كبير من الوكالات الثانية المساعدة ، تمكن البرنامج من البدء بمشروعات للبيان العملي في مدن تقع في قارات

أربع وذلك بهدف بناء القدرات في مجال التخطيط والإدارة البيئيين . كما نهض برنامج المدن المستدامة كذلك بدور قيادي في دعم الربط الشبكي بين المدن ، وتعزيز تدفق المعلومات على المستوى المحلي وتشجيع تقاسم الدروس المستخلصة من التجارب على مستوى المدن . وبالتعاون مع برنامج الإدارة الحضرية ، عقد برنامج المدن المستدامة ثلاثة مؤتمرات دولية حول الإستراتيجيات البيئية للمدن ، تمحضت عن إجتماع حول "تنفيذ جدول أعمال البيئة الحضرية" ، المعقود في أسطنبول عشية يوم إنعقاد مؤتمر المونديال الثاني . إن التعاون بين برامج الدعم الدولية على المستوى العالمي، كما تبين من النجاح الذي حققه إجتماع تنفيذ جدول أعمال البيئة الحضرية، يفضي إلى زيادة التكامل وتحسن التعاون، وكذلك إلى إتخاذ مزيد من الخطوات بإتجاه توطيد أسس التعاون، والتمكن للبرمجة المشتركة بين الوكالات وغيرها من الأطراف المهمة العاملة في القطاع الحضري .

١٠ - وثمة برنامج آخر ذو نطاق عالمي يشمل أكثر من ١٠٠٠ مدينة مشاركة في العالم ، هو برنامج المدن الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية . ففي إطار هذا البرنامج ، تعهدت المدن بإعداد خطط بلدية تعنى بالصحة ترمي إلى تحسين البيئة البشرية ، والنهوض بمرافق الرعاية الصحية وبمجموعة متنوعة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز الوضع الصحي . وعملت سلسلة من إجتماعات المتابعة الإقليمية التي عقدت برعاية منظمة الصحة العالمية والمونديال الثاني ، على المساهمة في تعزيز وتوسيع الشبكات الوطنية والإقليمية للبرنامج .

١١ - وفي الختام ، لا بد من الإشارة إلى أن تحولاً كبيراً قد حدث في إتجاه مجال الإدارة والتخطيط في المناطق المعرضة للكوارث ، وذلك منذ إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . في استجابة للمسؤوليات المتزايدة للأمم المتحدة ، فيما يتعلق بحفظ السلم وتحقيقه منذ مؤتمر ريو ، يبتعد التركيز بشكل هائل عن بناء القدرات لعمليات التخطيط والإدارة الوقائية توقعاً لوقوع كوارث طبيعية ، وإقتراب من إدارة أنشطة التعمير وإعادة البناء في المجتمعات التي مزقتها الحرب . ويتم حالياً توجيه ما يقارب ٩٥ في المائة من التمويل المتاح لمنظمة الأمم المتحدة ، نحو التصدي للأثار التي تسفر عنها الكوارث الإصطناعية . وبالرغم من إمكانية النظر نظرة إيجابية إلى هذه التنمية بإعتبارها إستجابة المجتمع الدولي للتحديات غير المتوقعة ، فإن الإهمال النسبي للجهود الرامية إلى الحد من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها طيلة السنوات الأخيرة ، قد ينطوي على عواقب خطيرة . إن الأعمال المنفذة في مجال الاهتمام الأخير محدودة بسبب نقص الموارد ، وذلك على الرغم مما لها من أثر إستراتيجي محتمل ، مثل توجيه العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية نحو التقليل من الكوارث بتكونها ثقافة وقائية في سياق حملة التوعية الجماهيرية لعام ١٩٩٦ تحت شعار "المدن المعرضة" ، وخطوة العمل الإستراتيجية المعنية بمنطقة البحيرات العظمى في أفريقيا التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونديال) ، ومن الواقع أن ليس في إستطاعة عدد قليل من الوكالات محدودة الموارد ، القيام بما يشيء يذكر ، فما يلزم هو بذل المساعي الهامة على نطاق المنظمة مشفوعة بدعم مالي كبير .

جيم - تحسين الخدمات والبنية الأساسية البيئية

١٢ - إن النقص في البنى الأساسية والخدمات يؤدي إلى نشوء أخطر المشكلات الصحية في جميع المناطق . فلا يؤدي تحسين نوعية المياه وخدمات الإصحاح وإدارة النفايات والصرف إلى التخفيف من أعباء الأمراض فحسب ، بل يعمل على تحسين نوعية الحياة بوجه عام ، ولا سيما للنساء والأطفال الصغار الذين يقضون معظم أوقاتهم داخل المنزل . ومن أهم الطرق الواعدة بتحسين نوعية ونطاق خدمات البنى الأساسية لفقراء الحضر ، هي الاعتماد على موارد وتجارب المجتمعات المحلية ذاتها. وطيلة السنوات الماضية ، أثبتت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في كثير من مدن البلدان النامية ، أنه يمكن تحقيق أمور كثيرة حتى وإن كانت الموارد متواضعة . وقد تحققت النجاحات نتيجة البرامج التي نفذتها منظمات القاعدة الشعبية . وقامت معظم وكالات الدعم الخارجي بتعزيز الأولوية التي تعنى بها للعمل على أساس الشراكة مع القطاع الخاص وفتح المجتمع المحلي وذلك من أجل الإرتقاء بالبنية الأساسية والخدمات الحضرية . ووفقاً لذلك ، تم توجيه معظم أعمال برنامج الخدمات الحضرية الأساسية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج التنمية المجتمعية المتلقى للدعم من مركز المؤهل/الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية وبرنامج البنية الأساسية للمستوطنات والبيئة نحو إعداد مشاريع بيان عملي مناسبة لدعم الجهود المبذولة على مستوى القاعدة الشعبية وجهود المنظمات غير الحكومية وتكرارها بفعالية .

١٣ - عملت معظم وكالات الدعم الخارجي طيلة السنوات الخمس الماضية ، على زيادة الأولوية التي توليها للعمل على أساس الشراكة مع القطاع الخاص وفتح المجتمع المحلي بهدف تحسين البنية الأساسية والخدمات الحضرية . ومن الأهمية بمكان ، أن نسبة متزايدة من التعهدات المالية قد وظفت في برامج التنمية الحضرية المتكاملة التي تجمع بين الإستثمارات في الأنواع المختلفة للبني الأساسية والخدمات الحضرية . ويترسخ في الكثير من تلك المشروعات عنصر بناء القدرات وذلك لتقوية السلطات المحلية . ولقد زارت المؤسسات المالية متعددة الأطراف من حجم إقراضها فيما يتعلق بمكافحة التلوث الحضري (أنظر الإطار ٢) .

الإطار ٢

أمثلة على قروض المشروعات المقدمة من البنك الدولي
في عام ١٩٩٣ لمكافحة التلوث

الصين : خصص مبلغ قدره ٢٥٠ مليون دولار لمشروع الحماية البيئية في جنوبى جيانغسو ، الذى سوف يوجه نحو الإستثمارات لمكافحة تلوث المياه الفعالة من حيث التكلفة في مشروعات حضرية وصناعية . وسوف يعمل كذلك على تقوية إمكانيات الوكالات المحلية المتعلقة بالإدارة المؤسسية والتنظيمية والبيئية . إن منطقة جنوبى جيانغسو هي أكثر المناطق المصنعة في الصين .

المكسيك : خصص مبلغ قدره ٢٢٠ مليون دولار لمشروع إدارة نوعية الهواء الناجمة عن النقل للمنطقة المتربولية الكبرى من مدينة المكسيك ; وهو مشروع حكومي يرمي إلى الحد من التلوث في مدينة المكسيك ، يتلقى الدعم من المساعدة التقنية والمالية في إعداد وتطوير وسائل النقل القليلة الإنبعاثات وفي تحويل وسائل النقل القديمة الكثيفة الاستخدام أو إستبدالها . كما سيساعد في تمويل تركيب نظم إستعادة البخار في محطات البنزين ،

البرازيل : خصص مبلغ قدره ٤٤٥ مليون دولار لمشروع ساو باولو لإدارة نوعية المياه ومكافحة التلوث ، ويرمي إلى تنفيذ نهج فعال من حيث التكلفة لمكافحة تلوث المياه في اثنتين من أشد المناطق الحضرية الواسعة إزدحاماً وتلوثاً في القطر ، وسوف يتحقق ذلك من خلال إيجاد سلطتين حضريتين معنيتين بأحواض المياه - لنهر غوارابيرانغا على مقرية من ساو باولو ولنهر إغواوكو الأعلى في كرويتيبا - وتمويل الإستثمارات في مجال مكافحة تلوث المياه .

Source: UNCHS (Habitat), An Urbanizing World: Global Report on Human Settlements 1996 Oxford University Press, p. 395.

١٤ - يتزايد الوعي بضرورة تركيز التعاون التقنى الحضري ، في المدى البعيد ، على تطوير قدرة الحكومات الوطنية والمحليه على التخطيط والإستثمار في البنى الأساسية الحضرية وإدارتها ، وعلى حشد موارد جميع الفعاليات المحلية ولا سيما القطاع الخاص . فبحلول عام ١٩٩٤ ، كان أكثر من مليار نسمة في المستوطنات الحضرية والريفية يشكون من النقص في إمدادات المياه المناسبة . وحتى هذا الرقم ، على كفراه ، قد يكون مضللاً . فقد قام برنامج المؤشرات التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤيل) بجمع بيانات النسب من الوحدات السكنية المرتبطة بشبكة مياه في القطعة التي تشغلها .. وقد أثبت ذلك فعاليته كمؤشرًا لمدى التغطية أفضل من مؤشر المياه المتوفرة على "مسافة مناسبة" بالمعنى أو الظرفية ، وجذ أن رسم حدود المدينة بشكل يستبعد نسبة كبيرة من المستوطنات المحاطة بالمدن أو الظرفية ، عادة ما يعطي إحصاءات مضللة أو غير كاملة .

١٥ - لقد تم التوصل إلى معلم بارز على طريق بناء الوعي العالمي لأزمة المياه الحضرية الوشيكه وذلك

... .

أثناء مؤتمر بيجين للمياه المعقود في آذار/مارس ١٩٩٦ . فلقد عمل المؤتمر الذي عقد بالتعاون مع يوم المياه العالمي ١٩٩٦ ، على توجيهه إهتمام وسائل الإعلام العالمية بصورة لم يسبق لها مثيل إلى أزمة المياه التي تلوح في الأفق ، وخاصة في المدن سريعة النمو . إن جميع المدن الكبرى في العالم تقريباً تواجه إما نقصاً حاداً في المياه أو في نوعية المياه ، أو في كليهما . ولقد أدى مؤتمر بيجين للمياه إلى عدد من المشاورات التي عقدت على سبيل المتابعة للإجراءات العلاجية على المستوى الدولي ، مشتملة بصورة خاصة ، على البنك الدولي واللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه للجنة التنسيق الإدارية . كما أثر بصورة مباشرة في التوصيات الصادرة عن مؤتمر المؤهل الثاني التي أيدت أموراً من بينها ، إعلان بيجين للمياه . ولقد بُرِزَ توفير المياه الحضرية وإدارتها كمجال ذي أولوية عالية لتنفيذ العناصر المتعلقة بالمستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١ ، خلال السنوات العشر المقبلة .

١٦ - وفي مجال خدمات ومرافق الإصلاح ، تواجه مدن البلدان النامية تحدياً كبيراً بنفس القدر . إذ تبين التقديرات الراهنة بشأن توفير خدمات ومرافق الإصلاح بحلول عام ٢٠٠٠ ، أنه إن لم تشهد تلك المراقبة تحسيناً ، فإن عدد الذين سيغادرون من نقص في خدمات ومرافق الإصلاح الملائمة وما يرافق ذلك من أخطار صحية ، سوف يتجاوز نصف عدد سكان العالم . إن ما يزيد الوضع تعقيداً لهو الفقر الذي يعيش فيه أولئك الذين لا تتوافر لهم تلك الخدمات الأساسية . وهنا ، وكما هو الحال بالنسبة لتوفير المياه وإدارتها ، تبرز العلاقة المباشرة بين الفقر والتدور البيئي وتردي نوعية حياة سكان المناطق الحضرية واضحة جلية ذلك أن الفقر والتدور البيئي متراقبان من ناحيتين : الأولى، أن الفقر عادة ما ينشأ نتيجة للتدور البيئي ، وثانياً ، أنه السبب في نشوء التدهور البيئي في معظم الأحيان . وفي نفس الوقت ، أظهر فقراء الحضرة قدرة على المبادرة في تحسين بيئتهم المباشرة ولا سيما عن طريق إتخاذ مبادرات بشأن إعادة التدوير ، مما جعل منهم رواداً حقيقيين في المجال الإيكولوجي في مدنهم وفي مجتمعاتهم المحلية . إن هذه القدرة على الخلق والإبداع لجدية بالتشجيع والثناء ... فبالنظر إلى نطاق الاحتياجات ، فإن أكثر النهج فعالية ، هو الذي يقدم الدعم للجهود المبذولة على مستوى المدينة والجوار التي تحشد طاقات المتضررين من السكان . وتشمل بعض برامج الأمم المتحدة التي تتبع هذا النهج ، برنامج المدن الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج المدن المستدامة لمركز المؤهل / برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الخدمات الحضرية الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وبرنامج المبادرات المحلية من أجل البيئة الحضرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

دال - إستراتيجيات وطنية ومحالية للمستوطنات البشرية بما في ذلك جداول الأعمال المحلية

للقرن ٢١

١٧ - منذ إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، وكتنبيجة مباشرة للعملية التحضيرية للمؤهل الثاني ، قام ١٣٨ قطرة بإعداد تقارير مفصلة عن حالة مستوطناتهم البشرية : واشتمل على ١٢٧ منها ، على خطط عمل وطنية أولية مدتها خمس سنوات معنية بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ، وضفت تمشياً مع المبادئ التوجيهية التي أرستها اللجنة التحضيرية لمؤتمر المؤهل الثاني . وقامت

بوضع معظم الخطط تلك ، لجان وطنية عريضة القاعدة تشكلت من هيئات حكومية وطنية ووزارات ذات صلة ، إلى جانب ممثلي منظمات غير حكومية وسلطات محلية والقطاع الخاص . وتمت صياغة خطط العمل الوطنية على أساس تقييم أجري لأوضاع المأوى والمستوطنات البشرية ، وأولويات العمل المحددة محلياً . وتعزز إعداد خطط العمل الوطنية تلك في بلدان كثيرة، بالدروس المستخرجة من أفضل العمارسات في مجال تحسين البيئة المعيشية ، وبالمؤشرات السكنية والحضرية التي جمعت وحالت مستعينة بالمساعدة المالية والتقنية المقدمة من جهات مانحة عدّة من بينها البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والعديد من وكالات الدعم الخارجي الثنائي . إن الطبيعة الشاملة لعملية وضع الخطة ، والعنصر المتعلق بالمعلومات لتلك الخطط الذي توفره المؤشرات ومبادرات أفضل العمارسات فضلاً عن الإهتمام الكبير الذي أبدته الجهات المانحة في وضع الخطة ، يجب أن تسهم في ضمان لا تستفيد تلك الخطط من الدعم السياسي والإجتماعي عريض القاعدة فحسب ، وإنما يحتمل بصورة أكبر كذلك ، ترجمتها إلى برامج وسياسات ملموسة قادرة على الحصول على الدعم والتقويل على المستويين المحلي والدولي .

١٨ - وتوضح خطط العمل الوطنية تلك الأفكار والأراء العامة التي تشير إلى الأولويات الآخذة في الظهور في مجال المأوى والمستوطنات البشرية ، وإلى الطرق والسبل التي يتبعين بموجبها التصدي لها في السنوات المقبلة . وتأكد معظمخطط على زيادة مشاركة المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية ، وتركز بدون إستثناء تقريباً ، على ضرورة تقوية السلطات المحلية من حيث قدرتها على صناعة القرارات وإمكاناتها الإدارية والمالية . وتدعو الغالبية العظمى من هذه الخطط إلى زيادة الإهتمام بتيسير حصول فئات الدخل المنخفض على الإسكان ، وتأكيد الدور التمكيني للقطاع العام . وكذلك ، أن ما ينشأ عن التقارير الوطنية تلك ، بالنسبة للبلدان النامية ، يتمثل في منح أولوية الإهتمام إلى الارتباط المباشر بين تحسين البيئة والحد من الفقر وذلك من خلال توفير البنية الأساسية كإمدادات المياه وخدمات الإصحاح وإدارة النفايات والتخلص منها . وبالفعل ، ترتبط القضايا البيئية في المناطق الحضرية من البلدان النامية ، بصورة مباشرة بتحسين الوضع الصحي وإستعمال الفقر ، وتعتبر البنية الأساسية البيئية بصورة متزايدة ، الوسيلة الرئيسية لتحقيق تلك الغايات . أما التقارير الوطنية الخاصة بالبلدان الصناعية ، من ناحية أخرى ، فتعكس إنشفالها بإستدامة دورات الإنتاج والاستهلاك في المستوطنات البشرية وتأثيرها على نوعية الحياة . وفي جميع الحالات ، يعتبر حشد الموارد وتحديد مصادر جديدة للتمويل من أجل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ، ضرورة رئيسية ، كما أن ضمان الجدوى المالية للمؤسسات المحلية هو مجال ذو أولوية عليا ... فتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي مرهون بوجود مثل هذه المؤسسات السليمة .

١٩ - من المؤكد أن العتابة الدقيقة لتلك الأولويات ستؤثر في تحقيق النجاح المطلوب لجدول الأعمال المحلية للقرن ٢١ التي أخذت تتكرّر من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بحيث أصبح من المتوجب إعتبارها من المنجزات الرئيسية التي حققتها عملية التنفيذ اللاحقة لذلك المؤتمر . فمنذ عام ١٩٩٢ ، أدى تزايد فعاليات المجتمع المحلي والسلطات المحلية واستعمالها على ما يزيد على

مبادرة محلية منبنية على جدول أعمال القرن ٢١ في مدن ومجتمعات محلية شتى في العالم، ترمي إلى تحسين البيئة المعيشية في المستوطنات البشرية (أنظر الإطار ٣) . وتمثل إحدى المساهمات الهامة في تسارع خطى المبادرات المحلية المنبنية على جدول أعمال القرن ٢١ ، وفي العمل الذي أنسجه المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ، الذي يعمل بصورة وثيقة مع السلطات المحلية ورباطاتها إلى جانب عدد من الجهات المانحة . ومن بين الأهداف الرئيسية لتنفيذ جدول أعمال المؤيل ، تعزيز المبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ ، والتشجيع على اقتباسها بحذافيرها في شتى أنحاء العالم. ولقد استفاقت عملية المؤيل الثاني من فعاليات المجتمع المحلي الذي أدارت عجلته جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ . كما أن غايات جدول أعمال القرن ٢١ وجدول أعمال المؤيل متكاملة بصورة خاصة كما أنها متداعمة على المستوى المحلي .

الإطار ٣

إعداد جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١

تقوم مئات من السلطات المحلية في شتى أنحاء العالم بوضع جداول أعمال محلية للقرن ٢١ بإعتبارها وسيلة لإشغال وتعزيز الشواغل البيئية في خططها وعملياتها . وتبدي عمليات جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ اختلافاً من مدينة إلى أخرى ذلك أنها تعكس الأطر المحلية التي تنفذ وتعمل فيها فضلاً عن المعايير المحسنة القائمة .

وتوجد لدى بعض البلدان برامج وطنية لدعم مثل هذه المبادرات بما في ذلك استراليا والدانمرك وفنلندا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية . وتضم هذه المبادرات في المملكة المتحدة : تشجيع العمليات التشارورية المحلية بشأن التنمية المستدامة : نشر وتوزيع الإرشادات على السلطات المحلية في المملكة المتحدة ، بشأن كيفية التقدم بإتجاه الاستدامة على المستوى المحلي ، وكيفية وضع نماذج للمشاورات المجتمعية والمشاركة والإتفاق في الآراء على المستوى المحلي وإشراك قطاعات ومجموعات رئيسية أخرى في عمليات جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ على المستوى الوطني .

وتوجد لدى جميع السلطات المحلية في السويد ، إستراتيجيات بيئية تشتمل على ترتيبات لخفض التغيرات إلى أدنى حد وإعادة تدويرها . كما بدأت معظم البلديات بالعمل على تطبيق جداول أعمال محلية للقرن ٢١ . وتقوم عدة بلدان أوروبية بـاستكشاف الاحتمالات للربط بين تطبيق جدول أعمال محلي للقرن ٢١ وبين النظم الرسمية للتخطيط باستخدامات الأرضي . فمثلاً ، تعدد مدينة استكهولم حالياً خطة جديدة ذات أهداف أكثر استراتيجية وأطول أجلًا من الخطط السابقة ، وستعمل بوضوح على تشجيع تكامل الغايات البيئية والاجتماعية والاقتصادية . وسوف تصبح الخطة الجديدة جزءاً من جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١ الخاص بالمدينة . ويجري في الدانمرك ، تطوير أنواع التخطيط القائمة كي تتناسب مع متطلبات جدول أعمال القرن ٢١ وذلك لكي تتحول الخطط البلدية إلى خطط عمل شاملة للبيئة ليس على المستوى الوطني فحسب وإنما ضمن الإطار الأوروبي أيضاً .

ولقد قام عدد كبير من السلطات المحلية في البلدان النامية أيضاً بإعداد جداول أعمال محلية للقرن ٢١ . فمثلاً ، تعمل كل بلدية من البلديات التي تتألف معاً المنطقه المتربولية الواسعة لمدينة بوغوتا في كولومبيا ، على وضع جدول الأعمال البيئي الخاص بها . برعالية من السلطة المتربولية والمنظمات غير الحكومية والأكاديمية . وتوجد لدى بعض المراكز الحضرية الأخرى في كولومبيا ، مثل مانيزاليس ، جداول أعمال محلية للقرن ٢١ ، وهي مبنية على مفهوم الصياغة . ومن المدن الأخرى في الجنوب ، التي تعد جداول أعمال محلية للقرن ٢١ ، هي مدينة كلجاماركا في بيرو ، ودوريان في جنوب أفريقيا وسانتوس في البرازيل . ويعمل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية على زيادة تعاونه مع بلدان أفريقيا في مجال مبادرات جداول أعمال القرن ٢١ المحلية .

Source: UNCHS (Habitat), All Urbanizing World: Global Report on Human Settlements
1996 Oxford University Press, pp. 407-9.

ثالثاً - تغيرات واعدة

ألف - نهج الإدارة الحضرية

٢٠ - من المتوقع أن يزداد تركيز عمل هيئات الأمم المتحدة وغيرها على المستوطنات الحضرية وذلك في ظل التحول الحضري الأخذ في التزايد والإتجاه نحو مجتمعات أكثر تحضراً . وقد بيّنت التجربة طيلة السنوات الخمس الأخيرة حدوث ذلك بالفعل .. كما واكب هذا التحول الذي من المرجح أن يتتسارع في العقود الزمنية المقبلة ، اعتراف ناجم عن تجربة العمل على الطبيعة يتمثل في أن الأولويات القطاعية تتبدل الإعتماد ويتغير ترابطها من حيث المفاهيم وعلى المستوى التشغيلي . وفي الواقع ، لا يوجد مجال واحد من مجالات تنمية المستوطنات ، لا يعتمد على تفاعل متسق ومتزامن ومستمر مع القطاعات الأخرى . وقد أدى كل ذلك إلى تقدير أكبر للدور الضروري الذي تنهض به الإدارة الحضرية لتنسيق أنشطة التنمية القطاعية . إن نهج الترابط فيما بين القطاعات ، والإدارة المتكاملة ، تنتهي على أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق الكفاءة والفعالية ولتعزيز التنمية المستدامة بالكامل على المستوى المحلي ، وفي النهاية ، على المستويين الوطني والعالمي . إن هذا الاعتراف يسير يداً بيد مع مفهوم مشترك حالياً على نطاق واسع في الوسط الإنمائي ، مفاده أن إحدى العوائق الملحة المعترضة لإحراز التقدم في التنمية المستدامة والحفاظ على النمو ، هي عدم كفاية القدرة المؤسسية والبشرية في مجالات أساسية مثل الإدارة الحضرية والإدارة العامة والعمليات والصيانة ، وليس فقط على الصعيد المحلي . ولعل ذلك يبرر التركيز المسلط حالياً على بناء القدرات المحلية من جانب الجهات العاملة متعددة الأطراف والثنائية ، ومؤسسات التمويل ووكالات الدعم الخارجي الأخرى ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ورباطات السلطات المحلية ، خلال السنوات الأخيرة . وترتبط هذه القضية بشكل وثيق أيضاً بقضية تحسين السلطة الإدارية والإدارة الأكثر إتساعاً ، والتي أصبحت تتشكل بصورة متزايدة مناطق التركيز للجهود الحكومية على نطاق عالمي . فالبلدان والمدن داخلة في تنافس عالمي للفوز بالإستثمارات ، وذلك انطلاقاً من فكرة أن الإدارة الصالحة هي شرط مسبق للتنمية المستدامة الموجهة نحو الإنسان وللنحو الاقتصادي المستدام على السواء .

باء - نهج التشاركية ذات القاعدة العريضة

٢١ - إن محور كل قصص النجاح المحققة فعلاً العشار إليها آنفاً ، هو مشاركة المجموعات الرئيسية وبخاصة السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وتزايد نشاطها الحركي . فكل الدلائل تشير في الواقع إلى الدور الإستراتيجي المستقبلي الذي ستقوم به هيئات الأمم المتحدة في تعزيز التنمية المستدامة وذلك بتركيز إهتمامها على تيسير الشراكات الجديدة . وسوف يلزم تقديم الدعم للتبدل العالمي والإقليمي للمعارف والخبرات الجديدة المستمدّة من أفضل الممارسات المحلية وذلك فضلاً عن شبكات الاتصال الجديدة بين المجموعات الرئيسية الناشطة في مجال تنمية المستوطنات البشرية . وعلاوة على ذلك ، تبين التجربة المتعلقة بهذه البرامج كبرامج المدن المستدامة وبرامج المدن الصحية وبرنامج

الإدارة الحضرية ، أن هيئات الأمم المتحدة نظراً لما تتسم به من حياد محسوس ، تستطيع الإضطلاع بدور محوري في تجميع الفعاليات معاً ، بدءاً من الإدارات الحكومية وحتى منظمات المجتمع المحلي ، لكي تتمكن من طرح المشكلات على بساط البحث وتحديد الأولويات والبت في الإجراءات المشتركة .

٢٢ - من البديهي أن تسفر المشاركة المجتمعية في صنع القرارات والتنفيذ على المستوى المحلي ، عن نتائج ذات تأثير مباشر ومرئي على حياة الشعوب . وتعمل هذه الإستراتيجيات الشاملة كذلك على تعزيز إمكانية الامتثال لإجراءات متفق عليها . ولا سيما إذا ما إنطوت على مضمون مالية . وبصيغة أخرى فلن إحتمال قيام الناس بدفع الرسوم مقابل الحصول على خدمات جديدة ومحسنة ، كال المياه الأنظف والهواء الأنقى والنقل الأفضل يتزايد إذا كانوا قد شاركوا في عملية صنع القرارات التي أدت إلى هذه التحسينات .

٢٣ - بالنظر إلى الأمام ، يبدو من الواضح أن معدل نجاح خطط العمل والسياسات الوطنية سوف يتوقف على مدى إنغراسها في المجتمع المدني ، وقدرتها على توليد الإلتزامات على المستوى المحلي ، سواء من مجتمع الأعمال أو من الناس . ولقد ولّى الزمن الذي كان فيه وضع السياسات والبرامج وتخطيطها وتمويلها وتنفيذها بمثابة مسائل قائمة بصورة رئيسية بين الهيئات الحكومية ومؤسسات التنمية .

٢٤ - إن ما يؤكد صحة الملاحظات الواردة أعلاه ، الدعوة والتجربة اللتان لا مثل لهما لعملية المؤئذ الثاني . فلقد أسفرت هذه العملية في معظم البلدان عن حوارات عريضة القاعدة بين الحكومات والمجتمع المدني . وحددت تلك الحوارات القضايا ذات الأولوية التي تجمعها مساحة إهتمام مشتركة وذلك إلى جانب طرق وسائل التصدي لها . وبالمثل ، فإن المشاركة الفعالة للسلطات المحلية ورابطاتها في العملية التحضيرية للمؤذن الثاني قد عملت على تقوية الرابط الشبكي للسلطات المحلية على المستويين الدولي والإقليمي ، وأرسست أساساً لعلاقة عمل وشراكة جديدين بينها وبين الأمم المتحدة على الصعيدين الدولي والوطني ، تلك الشراكة التي طالبت بها الرابطات بالتحديد في استانبول . لقد كان إرساء مثل هذه الشراكة بين الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية على الدوام ، أحد الأهداف الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١ ، بحيث بات يتعين إعتبار التقدم الكبير المحرز في مجالها بمثابة إنجاز رئيسي حققه المؤذن الثاني . ولقد أضحت واضحاً في الواقع ، أن عملية تنفيذ ومتابعة مؤتمر المؤذن الثاني وخطتها عمله ، تدفعها توقعات مجموعات الشركاء تلك فضلاً عن الدول الأعضاء ، وأن ذلك ينطوي على تأثيرات فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في السنوات المقبلة ، وليس في مجال المستوطنات البشرية وحسب .

جيم - زيادة التعاون والربط الشبكي

٢٥ - و كنتيجة مباشرة للتوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في عام ١٩٩٤ ، بدأت أكثر من عشرة وكالات معايدة ثنائية ومتعددة الأطراف مناقشات أنت إلى تكوين ما يسمى "بالمحفل الحضري" ، كوسيلة لتبادل المعلومات

والبرمجة المشتركة في ميدان التنمية المستدامة . وتقربن محافل حضرية متخصصة أخرى أيضاً، مثل محفل البيئة الحضرية ومحفل الفقر الحضري ، بالمحفل الحضري وذلك عن طريق شبكاتها . وتشير تلك المبادرات المجتمعية إلى سبيل تجميع الموارد فيما بين وكالات الأمم المتحدة بعزيز من الفعالية التكاليفية ، من أجل تحقيق الغايات المشتركة . إن النجاح الذي حققه " يوم السلطات المحلية " أثناء الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في عام ١٩٩٥ ، وكذلك المطبوع المشترك الصادر عن السلطات المحلية وتنظيماتها (المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ، ووكالة تنمية المدن المتحدة ورابطات " G4+ " للسلطات المحلية) ومركز المؤوث وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لكتاب " تشغيل المدن " Cities Work Making ساهمت أيضاً في تسليط الضوء على الدور الحرج الذي تنهض به السلطات المحلية بإعتبارها الجهات القيمة على البيئة الحضرية .

٢٦ - إن الوسيلة الرئيسية لإحراز التقدم في المستقبل تكمن في الإتصال الشبكي بين جميع الشركاء ومجموعاتهم . وقد أحرز مؤخراً قدر كبير من التقدم هنا . أولاً ، بإنشاء لجنة هويرو كمجلس إستشاري رفيع المستوى لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤوث) وغيره من وكالات الأمم المتحدة ، مؤلفة من نساء القاعدة الشعبية ، ونساء المنظمات غير الحكومية ونساء بمناصب سياسية ، ومنظمات الحركات والباحثين ونساء من الأمم المتحدة ، وقد كانت فعالة في ضمان أن قضايا المرأة تظل تحتل مرتبة الأولوية في جدول أعمال المؤوث . كما أحرزت السلطات المحلية ورابطاتها تقدماً هاماً في إنشاء شبكات المدن وذلك لتبادل المعلومات والتجربة ، ولتشجيع التعاون بين المدينة والمدينة بشأن قضايا محددة . وتبذل مزيد من الجهد في هذا الشأن لتنمية شبكة عالمية تربط الشبكات التي ترعاها الأمم المتحدة بتلك الخاصة بالرابطات الدولية للمدن ، والأخرى التي قام بإنشائها المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية في سياق عمله لتشجيع مبادرات جدول أعمال القرن ٢١ المحلية .

٢٧ - تمثلت إحدى أهم الوسائل المشجعة الجديدة والمبتكرة لتبادل الدروس المستخرجة من التجربة التطبيقية، ولتطوير الدراسة الجماعية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة المحلية ، في إعداد وتبادل أفضل العمارسات في تنمية وإدارة المستوطنات البشرية ، التي أعدت أثناء العملية التحضيرية للمؤوث الثاني وأيدتها الجمعية العامة في دورتها الخمسين ، وبتشجيع من المؤوث ، قام ما مجموعه ٧٠٠ ما بين مدينة ومجتمع محلي ومنظمة من أكثر من ٩٠ قطرأ ، بتوثيق وتجميع أفضل العمارسات التي نشرت ووزعت على نطاق عالمي ، وأبرزت في مؤتمر أسطنبول . ونظرأ للاستجابة المشجعة لتلك العملية، تبذل الجهد حالياً لإنشاء شبكة عالمية مؤلفة من مؤسسات معنية ببناء القرارات ، المشاركة بفعالية في تبادل المعرفة والخبرة والتجربة المتعلقة بأفضل العمارسات ، وذلك بدعم قدره القطاع الخاص وباستخدام أحدث التكنولوجيا المعلوماتية لإتاحة تيسير الحصول على المعلومات على المستويين المحلي والعالمي . ومقابل ذلك ، تمثلت خطوة مشجعة أخرى في قيام ما يزيد على ١٠٠ قطرأ من شتى أنحاء العالم ، بإعتماد المؤشرات السكنية والحضرية كأدوات لتعزيز رسم السياسات في قطاع المستوطنات البشرية ؛ وقد تلقى هذا المسعى الدعم من مركز المؤوث والبنك الدولي بالعمل مع منظمات ثنائية عديدة ، وتوليد مجموعة من البيانات المشتركة والمتอาศقة لكي يتم وضع السياسات والبرامج على أساسها في المستقبل

. وإضافة إلى ذلك ، ونتيجة للتعاون الوثيق بين أمانة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والموئل ، تم إدراج ستة من المؤشرات المتعلقة بالمستوطنات البشرية التي اعتمتها لجنة المستوطنات البشرية ، في برنامج عمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة (أنظر الإطار ٤) .

٢٨ - ودعماً لأثر تلك البرامج ، طلبت لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الخامسة عشرة ، إلى المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، أن ينشيء "مرفقاً عالمياً لرصد الإسكان والمناطق الحضرية" يتتيح إجراء تقييم دولي مقارن للتقدم المحرز لبلوغ أهداف جدول أعمال الموئل ، وتوجيه الإهتمام إلى أوضاع المستوطنات البشرية في جميع أنحاء العالم وتوفير معلومات عنها . ولإضطلاع بولايته هذه ، يقوم الموئل بضم برامجه المعنى بالمؤشرات وأفضل الممارسات وبرنامج القيادة المحلية معاً لكي تولّف القلب النابض لمrfق الرصد الحضري العالمي ؛ ويرمي هذا المرفق إلى مساعدة الحكومات والسلطات المحلية والشركاء الآخرين على تطوير معرفتهم بشأن تغيير أوضاع المستوطنات البشرية على الصعيدين المحلي والعالمي ، وعلى تعزيز قدرتهم على صياغة وإعتماد سياسات مناسبة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية .

دال - الإلتزامات الدولية

٢٩ - قطع ١٧١ قطرأً عهداً على نفسه بتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ، وذلك أثناء مؤتمر الموئل الثاني . فقد أكد إعلان إسطنبول وجدول أعمال الموئل معاً الأهمية الجوهرية التي تنطوي عليها المستوطنات البشرية المستدامة بالنسبة للنمو المتواصل ، والتنمية المستدامة ، ولتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ في عالم آخذ في التحول الحضري والعولمة بشكل سريع . ولذا فإن جدول أعمال الموئل هو بمثابة تثبيت لجدول أعمال القرن ٢١ بصورة عامة وبرامجه المتصلة بالمستوطنات البشرية بوجه خاص : فهو يقدم إطاراً شاملأً تشغيلياً لتنفيذ مقررات وتوقيتات ذات صلة صدرت عن مؤتمرات للأمم المتحدة عقدت في غضون عقد من الزمن ؛ كما يعرض بمزيد من التفصيل ، الإجراءات الواجب إتخاذها في أربعة مجالات رئيسية : المأوى ؛ الإستدامة البيئية للمستوطنات بالتركيز على خدمات وبني أساسية ؛ التنمية المؤسسية وبناء القدرات والرصد والتقييم . وإلى جانب ذلك ، كان المؤتمر مفتواحاً لمشاركة المجموعات الرئيسية بأسلوب لم يسبق له مثيل ، وذلك من خلال حواراته ومحافلته وسلسلة "جلسات الاستماع" التي عقدتها اللجنة الثانية التابعة له . وأمكن من خلال هذه العملية إستخراج الأفكار ووجهات نظر ممثلي المجموعات الرئيسية ، من السلطات المحلية وحتى البرلمانيين ومنظمات ذوي الاختصاص والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والنقابات المهنية ومجموعات الشبيبة وهيئات الأمم المتحدة ، بشأن خطة العمل فضلاً عن تعهدهم بتنفيذها ، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الآمال بتحقيق المتابعة الناجحة .

٣٠ - وعلى مستوى آخر ، يقدم جدول أعمال الموئل تعبيراً واضحاً ومفصلاً لأهداف ومضمون جدول أعمال البيئة المحلية في البلدان النامية وأولوياتها ، الموجهة نحو تأمين الخدمات الأساسية مثل أمور

من بينها توفير المياه والخدمات والمرافق الصحية وإدارة النفايات ، والمدركة للعلاقة بين الفقر والتدهور البيئي ، وبالتالي الحاجة إلى نمو اقتصادي مستدام للتصدی لکلیهما . إن الطابع الشامل التي تتصرف به تلك الخدمات ، يربط بوضوح الفصول المتميزة والمتعلقة بالقطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ ، بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية .

رابعاً - توقعات لم تتحقق

٣١ - نظراً للتوسيع المادى للمدن الكبيرة والصغرى وما يصاحب ذلك من نمو سكاني وتحول وتحديث في مجال الزراعة في الكثير من البلدان النامية ، أضحتى من البديهي بصورة متزايدة ضرورة عدم التعامل مع سياسات الأراضي وإدارة الأراضي بصورة منفصلة على المستويين الحضري والريفي ، وإنما معالجتها بأسلوب متكامل . وتدعى الضرورة كذلك إلى إتباع مثل هذا النهج الشامل نظراً للأثر البيئي الذي يسفر عن نمو المدن - أي ما يدعى "بالأثر الإيكولوجي" للمدن ، إضافة إلى الحاجة إلى إدارة قضايا الأراضي في أغلب الأحيان ، بين إحتياجات المدن والإحتياجات الزراعية ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأسواق الأراضي ومتملكتها ولا سيما في التخوم الحضرية الآخذة في الاتساع التي تحولت إلى "أرض مشاع" في مدن كثيرة . إن عدم وجود سياسة وطنية شاملة للأراضي في بلدان كثيرة ، وتفرق اختصاصات سياسات الأرض وإدارة الأرض ، في كثير من الأحيان بين عدد من الهيئات والوكالات الوطنية والإقليمية والمحلية ، قد تم تحديده بوضوح أثناء العملية التحضيرية للموئل الثاني بإعتباره قضية ذات أهمية رئيسية . فهي ببساطة إحدى العقبات الرئيسية التي تحول في معظم البلدان دون تحقيق تنمية مستوطناتبشرية مستدامة وإستخدام موارد الأرضي وموارد المياه للأغراض الزراعية وللتلبية إحتياجات المستوطنات . فحتى الوقت الحاضر ، لم يُحرز سوى تقدم محدود في إعداد سياسات وطنية شاملة وترتيبات مؤسسية مناسبة . وإنعاكساً لهذا التجزء في المسائل المتعلقة بالأراضي على المستوى الوطني ، فإن وكالات منظمة الأمم المتحدة الناشطة في مجال التنمية الاجتماعية والإقتصادية ، ما زالت عاجزة عن التعاون بفعالية في المجال الحرج المتعلق بإدارة الأرضي مع أنه بدأت جهود لعلاج ذلك . إن البرنامج المقترن المشترك بين الوكالات لإدارة الأرضي ، الذي عرضه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ، لن يقف عند ترشيد الجهود الجارية على مستوى المنظومة فحسب بل قد يصبح أيضاً مصدراً لما تطلبه المساعدة المشورة بشأن السياسات الشاملة والمتعددة للحكومات الراغبة ، وبالتالي أسلوب هام ، تحقيق التقدم ليس في مجال المستوطنات البشرية فحسب وإنما في عدد من الفصول الرئيسية الأخرى من جدول أعمال القرن ٢١ أيضاً .

الإطار ٤

**مؤشرات حساسة للسياسات العامة للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية بصورتها المعتمدة من اللجنة
المعنية بالتنمية المستدامة ولجنة المستوطنات البشرية**

<u>معرف بوصفه ...</u>	<u>المؤشر</u>
متوسط الحيز المعيشي المستخدم للشخص الواحد	المساحة الأرضية للشخص الواحد
متوسط سعر السوق لوحدة سكنية مقابل متوسط الدخل السنوي للأسرة	سعر الإسكان مقابل معدل الدخل
متوسط الفترة الزمنية للانتقال من المنزل إلى مكان العمل بما في ذلك فترة الانتظار	المدة المستغرقة في الانتقال إلى مكان العمل.
معدل النفقات الإجمالية بالدولار الأمريكي من قبل جميع المستويات الحكومية (بما في ذلك المرافق الخاصة وشبيه الحكومية) على خدمات البني الأساسية خلال السنة الجارية ، مقابل عدد سكان الحضر	النفقات على البني الأساسية تنصيب للفرد الواحد
النسبة من المساكن الحائزة على قروض إسكانية من القطاع المالي الرسمي	قروض الإسكان
عدد اللترات التي يستهلكها الفرد سنوياً من وقود النقل بالسُّلُطُحية	تنصيب الفرد من إستهلاك الوقود لأغراض النقل

٣٢ - إنطلاقاً من معدلات التحول الحضري السائدة في البلدان النامية وما يعقب ذلك من احتياجات جديدة تتعلق بالخدمات والبني الأساسية في المستوطنات البشرية وفي الإسكان أيضاً (ناهيك عن الأعمال الجمة غير المنجزة في تلك المجالات ولا سيما في البلدان الأشد فقرًا) ، فمن العذر ملاحظة ، أنه بصرف النظر عن زيادة القروض المقدمة إلى مجال البني الأساسية البيئية من قبل عدد من المؤسسات العالمية الإقليمية والدولية ، وكذلك بعض من الهيئات المالية الخاصة والعامة ، التي لا تلبى مجتمعة سوى جزءاً عشرياً ضئيلاً من الاحتياجات .. لم يتحقق تقدم كبير فيما يتعلق بإعداد آليات جديدة للتمويل المستدام

، وعلى النطاق اللازم لبناء وتشغيل الخدمات والبني الأساسية وصيانتها (أنظر الإطار ٥) .

٣٣ - ترتبط بما ورد أعلاه حقيقة ، أن مشكلات النقل الحضري تزداد سوءاً مع نمو المدن ، ذلك أن عدد وسائل النقل الآلية فيها ومستوى إستخدامها يرتفع بسرعة تفوق نمو الدخل وتزايد السكان والاستثمار في البنى الأساسية ومرافق النقل مما يزيد من الإزدحام والتربدي البيئي . وما يدعو إلى التشاور بوجه خاص ، هو أن السرعة في إنتشار النقل الآلي ، قد أدت إلى إصابة السياسات العامة بالعجز التام في بلدان ومدن كثيرة .. على الرغم من الإحساس بضرورة تدرك الأمر بعمل شيء ما ... إن التكاليف الباهظة للبني الأساسية للنقل مضافة إليها المشكلات السياسية المتوجبة التغلب عليها ، المتصلة بالخطيط الأرشد لاستخدام الأرضي ، وتشجيع أنماط النقل الجماعي وغير الآلي ، تعزز التوقعات بشأن زيادة التدهور في نوعية الحياة في المدن .

٣٤ - أثناء العملية التحضيرية للموئل الثاني ، بدأ البنك الدولي ومركز الموئل معاً سلسلة من المشاورات بشأن استراتيجيات التمويل للمستوطنات البشرية والمأوى . ولا بد الآن من متابعة تلك الجهود ووضعها موضوع التنفيذ . إن ما يلزم بلا ريب هو زيادة مشاركة القطاع الخاص إلى حد كبير وكذلك زيادة حشد الموارد المحلية من خلال تحسين الآليات المعنية بفرض الرسوم على الخدمات وعمليات جمع العائدات . وثمة حدود واضحة للمساهمات التي في استطاعة فقراء الحضر تقديمها ، نقدية كانت أم نوعية . فأي تحسين يطرأ على الإسكان والبني الأساسية والخدمات يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع سياسات التنمية الاقتصادية التي يتولد عنها عملية نمو وفرص عمل هامة ومستدامة . ولا شك في أن ثمة علاقة تكافلية بين البنى الأساسية والخدمات من ناحية ، والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى .. ويؤدي ذلك إلى الجدل الشائع الدائر حول "من يقدم أولاً الدجاجة أم البيضة؟؟" فمن يسبق هنا؟ . إن جميع الدلائل تشير إلى أن البلدان التي ليس لديها مستويات كافية من البنى الأساسية والخدمات الحضرية فضلاً عن الإدارة الحضرية البسليمة ، يجري تهيئتها نتيجة للتغيرات الاقتصادية وعمليات العولمة الجارية . فحين تعجز المدن عن العمل ، لا يتم توظيف الاستثمارات سواء ورثت من مصادر وطنية أو أجنبية ... وحين تفشل المدن ، تمثل إقتصادات البلدان إلى الإخفاق أيضاً . وبالمثل يتغير إستبدال سياسات وممارسات الاستبعاد الاجتماعي والتغيير ، بتشجيع التماسك الاجتماعي والتضامن بين السكان.

الإطار ٥

<u>نفقات الحكومات على الفرد الواحد فيما يتعلق بتوفير المياه وخدمات الإصحاح والصرف وجمع القمامة ، والطرق والكهرباء</u>			
<u>دولار أمريكي للفرد الواحد</u>	<u>تجمعت إقليمية ، مدن في :</u>	<u>دولار أمريكي للفرد الواحد</u>	<u>مجموعات الدخل ، مدن في :</u>
١٦٦	أفريقيا جنوب الصحراء	١٥٠	بلدان الدخل المنخفض
١٥٠	جنوبي آسيا	٣١	بلدان الدخل المنخفض - المتوسط
٧٢٥	شرقي آسيا	٤٠	بلدان الدخل المتوسط
٤٨٤	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٣٠٤	بلدان الدخل المتوسط - المرتفع
٨٦٢	أوروبا الشرقية ، اليونان شمال أفريقيا ، الشرق الأوسط	٨١٣	بلدان الدخل المرتفع
٦٥٦	أوروبا الغربية ، شمال أمريكا ، استراليا		

Source: The Housing Indicators Programme Volume III; Preliminary Findings, joint programme of UNCHS (Habitat) and the World Bank, Washington, D.C., April 1993.

خامساً - أولويات آخذة في الظهور

ألف - الاستجابة للإحتياجات والأولويات الوطنية

٢٥ - يستعداداً لمؤتمر المعلم الثاني ، قام أكثر من ١٣٠ قطرًا بصياغة خطط عمل وطنية أولية مدتها خمس سنوات للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية . إن تنفيذ تلك الخطط يقدم الإطار التشغيلي والبرنامي للمساعدة الدولية ، كما يبلور مجال المساعدة المقيدة بشأن مجالات الأولويات الموضوعية التي تم تحديدها على المستويين الوطني والمحلى .

باء - الربط بين العمليات المعيارية والتحليلية

٣٦ - إن رصد التقدم المحرز في تنفيذ العناصر المتعلقة بالمستوطنات البشرية من جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذ جدول أعمال المؤهل ، يطرح فرضًا لربط وضع السياسات العامة بتحليل المعلومات المتولدة عن خطط العمل الوطنية والمحلية . ويجب أن تسهم الدروس المستفادة من أفضل الممارسات في تحسين البيئة المعيشية ووضع علاقات إرشادية معيارية منبنية على أساس المؤشرات الحضرية والسكنية ، في ضمان أن تتنفيذ خطط العمل سوف يتترجم إلى إصلاحات في السياسات والإستراتيجيات الجديدة . وستعمل تلك بدورها على إستخراج الدعم والإستثمار والتمويل على المستويين المحلي والدولي على السواء . وسوف يكون ذلك مجال تركيز رئيسيًا لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) وشركائه في تنفيذ جدول أعمال المؤهل .

جيم - تشكيل الشراكات الجديدة والحوار بين المجموعات الرئيسية

٣٧ - إن العمليات التشاركية العريضة القاعدة التي أرستها الغالبية العظمى من البلدان يستعداداً للمؤهل الثاني ، توفر قاعدة صلبة لإقامة شراكات استراتيجية بين المجموعات الرئيسية ، وأبرزها الحكومات على جميع المستويات ، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة في المجتمع المحلي والقطاع الخاص . ويتبعن على الدعم الدولي المتواصل لتفعيله وتعزيز المشاركة العدنية والمشاركة الشعبية والشراكة ، أن يعمل على زيادة الجهود الجارية المبذولة في مجال الإدارة الحضرية ويجب تسلیط التركيز نحو الاتصال الشبكي فيما بين تلك المجموعات وبينها وبين منظومة الأمم المتحدة على السواء . وستؤثر الفوائد المتعددة الناجمة عن مشاركة المجموعات الرئيسية في هذا المؤتمر الدولي ، تأثيراً هاماً في تنفيذ خطة العمل العالمية المعتمدة أثناء المؤهل الثاني . كما تتعكس تلك أيضاً في الجهود الجارية لإشراك ممثلي السلطات المحلية ورابطاتها والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ، في أعمال لجنة المستوطنات البشرية كما هو مطلوب في جدول أعمال المؤهل . والبارز في تلك الشراكات هو ما تنجزه المرأة في إطار لجنة هوبيرو ، من أعمال فيما يتعلق بالرصد المتواصل لجدول أعمال المؤهل من المنظور المتعلق بالجنسين .

دال - نهج متكامل للتصدي للأولويات القطاعية

٣٨ - وحيث أنه في المستوطنات البشرية تتقارب وتتركز القضايا الكثيرة ذات الأهمية المشتركة بالنسبة للحد من الفقر والتنمية المستدامة ، يقدم جدول أعمال المؤهل إطاراً منظماً مفيداً للنهج المتكاملة والشاملة لتنفيذ الغايات ذات الصلة لكثير من الفصول المتعلقة بالقطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ . وسوف يستدعي التنفيذ مع ذلك ، أن تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر منهجة في تشجيع العمليات التشاركية ، وعلى قدر أكبر من الشمولية في إتباع نهجها لعمليات الإستيطان البشري والتحول الحضري

، وأكثر شمولاً في الأنشطة التي تنهض بها ؛ وباستخدام الإطار المقدم من جدول أعمال المؤهل وخطط العمل الوطنية ، سينبني دعم التنفيذ بصورة متزايدة على الصلات بين القطاعات أو المؤسسات المتعددة على أن يوفر ، من خلال استخدام أمور من بينها المؤشرات وأفضل الممارسات ، السبل التي يتم بعوتها تقييم التأثيرات المحلية للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من جدول أعمال القرن ٢١ .

هـ - نماذج جديدة لبناء القدرات

٣٩ - من بين الأولويات الرئيسية الآخذة في الظهور ، بناء القدرات ولا سيما على المستوى المحلي ، وذلك لتنفيذ :

- (أ) إستراتيجيات المأوى الوطنية لتحقيق توفير المأوى الملائم للجميع ؛
- (ب) إصلاحات تتعلق بإدارة الأراضي والسياسات العامة لإيجاد أسواق للأراضي حسنة الأداء وتحقيق الحياة المضبوطة ؛
- (ج) تطبيق الأدوات الاقتصادية في مجال التنمية الحضرية وحشد الموارد المالية المحلية والدولية ؛
- (د) الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات العامة دعماً للشراكات العامة - الخاصة ؛
- (هـ) سياسات وإستراتيجيات وتقنيات معنية بإدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها وإستخدامها ؛
- (و) سياسات لإدارة الطلب على المياه والتقليل من هدرها ؛
- (ز) نظم تطوير التدريب والإدارة ؛
- (ح) نظم معلومات منبوبة على بيانات حضرية متعددة مكانياً وذلك من أجل زيادة فعالية إدارة المستوطنات البشرية وسياساتها وعمليات صنع القرار بشأنها ؛
- (ط) تنظيم وإستدامة العمليات التشاركية والتشاورية وتعزيز المشاركة المدنية ؛
- (ي) تعزيز الإنتماج الاجتماعي والتضامن بين البشر ؛

(ك) سياسات ونظم للتأهب للكوارث والتخفيض من آثارها .

٤٠ - من شأن تلك الأولويات المتعلقة ببناء القدرات المتفاقة مع الأولويات الواردة في التقارير الوطنية للموئل الثاني ، أن تسهم في تكوين رؤوس الأموال المؤسسية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطط العمل وجداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ .

وأو - خلق نظم للمعلومات والإتصالات لتبادل المعرفة والخبرة والتجربة

٤١ - تكمن المساهمة الرئيسية لجدول أعمال الموئل في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، في الإعداد التمهيدي لنظم معلومات وإتصالات فعالة ، بإستخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة حيثما كان ذلك ممكنا ، وذلك لتيسير تقاسم وتبادل المعرفة والخبرة والتجربة المكتسبة على المستويين الوطني والمحلي . ويتبعين على عمليات الإتصال الشبكي وتبادل المعلومات والإتصال ، وأساليب الحديثة أن تعمل إلى حد بعيد ، على تسهيل تقاسم وتبادل أمور من بينها ، الخبرة والتجربة في مجال أفضل الممارسات ، وإستخدام المؤشرات السكانية والحضارية الحساسة للسياسات العامة ونقل التكنولوجيا في مجال التنمية .
